جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الدولى العام

عنوان الرسالة

استغلال حقول النفط المشتركة بين الدول المتجاورة

مقدمة من الطالب

شريف لطفى الجوهرى سيدأحمد

لنيل درجة الماجستير فى القانون

لجنة المناقشة

الأستاذة الدكتورة / عائشة راتب (مشرفا ورئيسا)

أستاذة القانون الدولى العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الوزيرة سابقا

الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عامر (عضوا)

أستاذ القانون الدولى العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / على حامد الغتيت (عضوا)

أستاذ الاقتصاد الدولى والقانون المقارن – المنتدب بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

والمحامى لدى محكمة النقض

مقدمة عامة

حقق النفط دورا هاما فى تشكيل العلاقات الدولية حيث أضاف أهمية استراتيجية على بعض المناطق فى العالم وتحويلها الى مناطق للصراع والتنافس الدولى[1] وبديهى أن يكون للنفط مثل هذه الأهمية فهو يعد أحد الشرايين الرئيسية فى حياة البشر ، فلا يطرق باب من أبواب الصناعة مدنية أم عسكرية الا وكان للنفط نصيب فيها فاذا كانت البشرية قد عرفت النفط منذ قديم الأزل[2] وقامت باستغلاله ، فان التطور السريع فى التنمية الاقتصادية الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر قد كشف بجلاء عن أهمية النفط فى هذا المجال كما أدى ظهور النفط فى

---

[1] لقد أدى اهتمام القوى الدولية فى الماضى وحتى وقتنا الحاضر بالخليج العربى الى التسبب فى حالة من المواجهة بين أطراف تتبدل حسب التطور فى النظام السياسى الدولى وذلك احساسا بخطر محتمل يهدد امدادات الغرب بالنفط وهكذا ما ان انتهى الحكم الاستعمارى حتى أخذ الوجود العسكرى فى المنطقة شكل الأساطيل البحرية تمخر عباب المحيط الهندى وبحر العرب والخليج العربى ذاته وكان السعى المتواصل الى الحصول على قواعد وتسهيلات فى المنطقة شكلا آخر من أشكال هذا التنافس. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يراجع موضوع ندوة مركز الدراسات العربية بعنوان "النفط والأمن فى الخليج العربى" طبعة أولى ١٩٨٢
وفى رأى الباحث أن هذا الهدف قد تحقق بشكل ميسور بعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقى والذى كان بمثابة ورقة رابحة للقوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة والتى أخذت زمام القيادة والسيطرة الدولية منذ ذلك الوقت ويهمنا أن نوضح هنا بما لايدع مجالا للشك ، أن غزو العراق للكويت مخالف للشرعية الدولية وأن المجتمع الدولى كان يقع عليه الالتزام برد هذا العدوان وهو ما عبرت عنه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وذلك ابتداء من صدور القرار رقم٦٦٠فى٢أغسطس١٩٩٠ الذى أدان الغزو العراقى للكويت وطالب العراق بسحب قواته فورا وبلا شروط الى المواقع التى كانت فيها فى أول أغسطس كما دعى العراق والكويت الى الدخول فورا فى مفاوضات مكثفة حول تسوية خلافاتهما مؤيدا جميع الجهود فى هذا الصدد ومرورا بالقرارات ذات الصلة حتى صدور القرار رقم٦٧٨فى٢٨نوفمبر١٩٩٠ الذى رخص فيه فى الفقرة الثانية للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت - واذا لم تنسحب العراق قبل١٥يناير١٩٩١رخص باستخدام كل الوسائل الضرورية لدعم وتنفيذ القرار رقم٦٦٠وهو الخاص بالانسحاب والتفاوض والقرارات التالية واعادة السلم والأمن فى المنطقة وفى الفقرة الثالثة دعى كل الدول لتقديم الدعم المناسب للاجراءات التى تتخذ طبقا للفقرة الثانية وفى الفقرة الرابعة دعى الدول المعنية بابلاغ المجلس بانتظام عن تقدم الأعمال المتخذة طبقا للفقرتين الثانية والثالثة .لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع تراجع محاضرة الأستاذة الدكتورة عائشة راتب فى الندوة التى عقدت بالجمعية المصرية للقانون الدولى تحت عنوان "العدوان العراقى على دولة الكويت فى ضوء القانون الدولى" فى الفترة من ٥-٧ يناير ١٩٩١ منشورة بمجلة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة السنة ٥٨ ط ١٩٩١ .

[2] استخدم الانسان النفط منذ عهود بعيدة فقد ذكرت التوراة أن نوح عليه السلام استخدم القار فى طلاء سفينته وسد الشقوق بها ، كما ذكرت أن أم موسى عليه السلام استخدمت القار فى طلاء الصندوق الذى وضعت به موسى خوفا من بطش فرعون ؛ كما تنوعت استخداماته عند البابليون والأشوريون والرومان ، كما كتب الرازى رسالة عن كيفية تقطير النفط عام ٩٥٠ ميلاديا ؛ كما ذكر القزوينى فى كتاب "عجائب المخلوقات" أن المسلمين قاموا بتنصيب وزير للنفط منذ القرن الثالث الهجرى وفى عام ١٨٣٠ تكونت الجمعية الأمريكية للزيت الطبى وذلك لتسويق النفط الذى تدفق مصادفة من البئر الذى حفره ستوكلن لاستخراج الملح وفى عام ١٨٥٩ قام دريك بحفر أول بئر فى منطقة أويل كريك بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة من أجل انتاج النفط بنفس الطريقة التى تحفر بها أبار المياه

فهرست

مقدمة عامة:.....	٢
الباب الأول : حقوق ملكية الزيت والغاز المشترك بين الملكيات المجاورة وقواعد استرداده في القانون الخاص.....	١١
الفصل الأول : حقوق ملكية الملاك المتجاورين على الحقول المشتركة المشتركة.....	١٤
المبحث الأول : تطور حصة مالك الأرض فى الزيت والغاز المشترك	١٦
المبحث االثاني : تصنيف حصص مالك الأرض فى الزيت والغاز المشترك	٢١
المطلب الأول : نظرية عدم الملكية.....	٢٢
المطلب الثانى : نظرية الملكية المقيدة.....	٢٥
المطلب الثالث : نظرية ملكية المكان.....	٢٨
المطلب الرابع : نظرية ملكية الطبقات.....	٢٩
الفصل الثانى : قواعد استرداد الزيت والغاز من الحقول المشتركة.....	٣٠
المبحث الأول : قاعدة الغنيمة	٣١
المطلب الأول : تحديد العلاقة ما بين قانون الغنيمة وحقوق ملكية المواد الهيدروكربونية.....	٣٣
المطلب الثانى : القيود المفروضة على قاعدة الغنيمة.....	٣٦
المطلب الثالث : عمليات الاسترداد الثانوى وسلبية قاعدة الغنيمة	٣٧
المطلب الرابع : مسؤلية المحقن فى ضوء قاعدة الغنيمة	٤٠
المبحث الثانى : تنظيم العلاقة بين قواعد الاسترداد وحقوق الملكية	٤٢
المطلب الأول : قاعدة الحقوق المتبادلة.....	٤٣
المطلب الثانى : قاعدة توحيد المصالح.....	٤٩
الباب الثانى : النظم القانونية لأستكشاف واستغلال وتقسيم النفط في الحقول البحرية المشتركة.....	٥٥
الفصل الأول : دور محكمة العدل الدولية في تعيين حدود الامتداد القاري.....	٥٨
المبحث الأول : تطبيق المبادئ المنصفة في تعين حدود الامتداد القاري.....	٥٩
المبحث الثاني:الأساس القانوني في تعيين حدود الامتداد القاري	٦٦
المطلب الأول : تقييم الطبيعة الكاشفة لعملية تحديد الامتداد القاري	٦٧
المطلب الثانى : تقييم الطبيعة المنشئة لعملية تحديد الامتداد القادري	٦٩

الفصل الثاني : دور الاتفاق في تقسيم واستغلال حقول النفط البحري المشتركة في الخليج العربي	٧٢
المبحث الاول : مفهوم المناطق المشتركة	٧٣
المبحث الثاني :دور الاتفاق في تقيم واستغلال حقول النفط البحرية المشتركة في الخليج العربي	٧٩
المطلب الأول : نظرية وحدة المكمن ودورها في تطبيق صيغة التوحيد في اسغلال حقول النفط المشتركة	٨١
المطلب الثاني : نظرية الاستغلال المشترك ودورها في تطبيق صيغة التوحيد في استغلال حقول النفط المشتركة	٨٤
الباب الثالث : الممارسة القانونية لاستغلال حقول النفط المشتركة والآثار المترتبة عليها	١٠١
الفصل الأول : الضوابط القانونية للمحافظة علي مصادر الثروة النفطية	١٠٤
المبحث الأول : ضوابط السيادة علي مصادر الثروة النفطية	١٠٥
المطلب الأول : مبدأ السيادة الدائمة علي الثروات والموارد الطبيعية	١٠٦
المطلب الثاني :مبدأ السلامة الاقيليمة	١١٢
المبحث الثاني : الضوابط التي تحكم استغلال مصادر الثروة النفطية	١١٤
المطلب الأول : دور وثيقة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في المحافظة علي مصادر الثروة النفطية	١١٥
المطلب الثاني : دور الفقه الغربي في تحديد معالم قانون المواد الهيدروكربونية المتشركة	١٢١
المطلب الثالث : دور المبادرات الدولية في صياغة اتفاقية لاستغلال حقول النفط المشتركة	١٢٤
الفصل الثاني : الاجراءات الوقائية والعلاجية في تسوية المنازعات النفطية	١٢٦
المبحث الأول : الاجراءات الوقائية في تسوية المنازعات النفطية	١٢٧
المطلب الأول : دور الاحتياج القانوني في تحديد المنازعات النفطية	١٢٨
المطلب الثاني : دور المفاوضات في تسوية المنازعات النفطية	١٣٢
المبحث الثاني : الاجراءات العلاجية في تسوية المنازعات النفطية	١٤٢
المطلب الأول : دور التدابير الاحترازية في تسوية المنازعات النفطية	١٤٤
المطلب الثاني : مسئولية الدولة عن عمليات استرداد المواد الهيدروكربونية المشتركة	١٥٦
الملخص :.....	١٦١

مستخلص

تستقطب تلك المساحة القانونية العديد من فقهاء القانون الدولى بأسره وذلك بسبب التأثير الكبير والهام لاستغلال احتياطى المواد الهيدروكربونية المشتركة بين الدول المجاورة فى الجغرافيا السياسية بصفة عامة وعلى علم الجيوبولتيكا بصفة خاصة بالاضافة الى تأثيره على ظروف السوق واقتصادياته حيث أن موضوع النفط سريع التطور فى أحكامه وأشخاصه ومقوماته الأساسية ومن الصعب مسايرة هذه التطورات المتلاحقة حتى بالنسبة لأولئك الذين أنكبوا على دراسته وتزداد مشقة البحث لعدم وجود تقنين شامل يحكم استغلال احتياطى المواد الهيدروكربونية المشتركة لذلك فان تنميتها يتطلب اهتماما خاصا لوضع نظام قانونى يكفل منع نشوء المنازعات والصراعات فى المستقبل لذا فانه من الضرورى اللجوء الى تطبيق المبادئ القانونية المعترف بها لكى لا يبقى استغلال الاحتياطى المشترك دون ضوابط قانونية يساعد فى استنزافه وتبديده ويتسبب فى الحاق الضرر بمصالح الدول .